

الطابع العام لتفكير أفلاطون السياسي:

يضم التفكير السياسي عند أفلاطون عناصر تبدو في نظر الإنسان الحديث متناقضة فيما بينها. فمن المستحيل إدراج مدينته الفاضلة ضمن أي تصنيف من التصنيفات المألوفة في عصرنا الحالي. ولو تأملنا المقومات الرئيسية لتلك الدولة لوجدنا أن منها ما يمكن أن يوصف بأنه يتمشى مع أحدث الاتجاهات التقدمية: ففيها نوع ساذج من التخطيط. وفيها إلغاء للملكية الخاصة بالنسبة إلى أعلى طبقات الدولة، وفيها إقلال من قيمة الثروة بالنسبة إلى قيمة العقل. ومع ذلك فإن من هذه المقومات ما يمكن أن يوصف بأنه رجعي متطرف: كاحتفاظ بالتقسيم الطبقي وتأكيد عمله، واحتقار العمل اليدوي، وتأكيد التفاوت الطبيعي بين البشر تحت اسم "أداء كل لوظيفته الطبيعية"، والاتجاه المحافظ، المتمسك بالتقاليد الأقدم عهدا، وكراهية الديمقراطية والدفاع المتحمس عن الأرستقراطية. فدولة أفلاطون المثلى إذن تتجاوز نطاق التصنيفات الحالية لأنظمة الحكم، وفيها عناصر تبدو متنافرة إلى حد بعيد.

ولقد حاول بعض الباحثين تحليل هذا الطابع المتنافر أو المتناقض لصورة الدولة في محاوره الجمهورية: فقال "بيجر" إن آراءه في هذه المحاور تصدنا لأنه كان يهدف إلى تكوين دولة متقشفة، لا دولة مترفة كالدول الحالية. "فمن الواجب ألا ننسى أن أفلاطون كان يضع في ذهنه الدولة الصحيحة العجفاء ذات العضلات، التي كانت توجد في البداية، لا الدولة السمينة الممتلئة التي أنت فيما بعد، والتي أصبحت تحتاج إلى طهارة وأطباء"⁽¹⁾. ومع ذلك فإن هذا الحكم يقتصر في رأينا إلى الدقة: إذ أن أفلاطون كان يرمى في "الجمهورية" إلى تكوين دولة كاملة، لا تلك الدولة المتقشفة التي وصف أفرادها بأنهم أشبه بكلاب الحراسة العجفاء. والدليل على ذلك أن دولته تحتاج إلى حراس، وتزدهر فيها صنعة الحرب، وهي صنعة لا تعرفها إلا الدولة المترفة: إذ أن الدولة المتقشفة لا تحتاج إلى حراس، لأن أحدا لن يريد الاستيلاء على دولة هزيلة تعيش على الكفاف. كما أنه تحدث في مدينته الفاضلة عن عدد من المهن والصناعات التي لا يمكن أن يكون لها وجود في الدولة المتقشفة.

ويقدم البعض تعليلا آخر لطابع الدولة الأفلاطونية هذا، فيرى "سكلير" أن مدينة أفلاطون الفاضلة إنما هي "مثال" للمدينة، أي أن نظرية المثل أو الصور تطبق على الدولة بدورها، بحيث تكون هناك "صورة" للمدينة، تصبح

⁽¹⁾Jaeger : Paideia, Vol. II, P. 225.

المدن الموجودة بالفعل نماذج غير كاملة لها". فإذا بدا لنا أحياناً أن لغة أفلاطون في محاورته الجمهورية، غير مفهومة أو غير صالحة لحل المشكلات السياسية، فلنعلم أن ذلك راجع إلى أن مدينته "صورة" أو "مثال" يعلو على الواقع ويترفع عليه. على أن هذا التعليل بدوره يفتقر إلى الدقة: ذلك لأن المثال ليس "مختلفاً" عن الأفراد الذين يشاركون فيه، وليس أقل منهم في شيء، وإنما هو أكمل صورة ممكنة لهؤلاء الأفراد جميعاً. وعلى ذلك فقد كان من الواجب أن تكون دولة أفلاطون المثلى جامعة لكل ما في الدول الموجودة من صفات، لا أن تكون مفتقرة إلى الكثير منها.

والأمر الذي لا شك فيه أن أفلاطون قد جمع في هذه المحاورته، على نحو فريد، بين المشروعات البعيدة كل البعد عن الواقع الموجود بالفعل – كإلغاء الأسر وشيوعية المال والنساء – وبين الأوصاف التشريفية الدقيقة لظواهر موجودة بالفعل. فهو لم يكن على الإطلاق مفكراً مثالياً حالماً طوال محاورته، وإنما كان في بعض الأحيان يغوص في أعماق الواقع إلى حد يبعث على الدهشة والإعجاب.

ولنتأمل في هذا الصدد وصفه الرائع للطاغية – وهو وصف يصلح أنموذجاً لهذا النوع من الحكام في كل عصر: فالطاغية في رأيه يبدأ بداية شعبية، إذ يختاره الشعب على أنه نصيره وحاميه. وهو في البداية يبذل الوعود للناس، ويوزع عليهم الابتسامات والمنح. ولكنه حين يخفق في إرضاء مطالبهم، يتجه إلى إشعال الحروب واحدة تلو الأخرى "حتى يشعر الشعب بحاجته إلى قائد" (٥٦٦). وهو يجند الشعراء لخدمة أغراضه، ويجعلهم "يطوفون البلاد واحدة تلو الأخرى فيجمعون الجماهير، ويتأجرون أصحاب الأصوات الرخيصة المقنعة"، (٥٦٨) – أي أن أفلاطون يؤكد حاجة الطاغية إلى تجنيد أجهزة الدعاية لخدمة أغراضه، وإن لم يكن لفظ الدعاية قد أظهر في ذلك العصر بطبيعة الحال. ويبدع أفلاطون في وصف حالة الرعب التي يعيش فيها الطاغية، وخوفه من أن ينقض عبيده عليه (٥٧٢ – ٥٧٩). وهو يجمل الوصف بقوله إن ذلك الذي يظن نفسه أكثر الناس حرية، هو في الواقع أكثرهم عبودية: فهو مضطر إلى تملق الناس، وهو عاجز عن تحقيق أبسط رغباته، وهو يقضي حياته في خوف دائم (٥٧٩). فهل يمكن أن يقال عمن يقدم مثل هذا التحليل النابض بالحياة لحالة

الطاغية أنه لم يكن يستمد أفكاره من واقع العالم السياسى، وإنما من "مثال" الدولة كما صورته له خياله فحسب؟

الواقع أن من أهم أسباب تناقض الصورة التى يرسمها أفلاطون، أنه كان يفكر فى المستقبل بعقلية الماضى. فالإصلاح الذى يدعو إليه، والذى يعتقد أنه سيؤدى إلى قلب الأوضاع السياسية والاجتماعية رأساً على عقب، هو فى واقع الأمر محاولة للاقتداء بالماضى البعيد. وهكذا يبدو أن أفلاطون "يجد سبيل التقدم فى طريق التقهقر"، كما يقول باركر⁽¹⁾. فهو يدعو إلى إزالة الشحم من الدولة المترفة. وإعادتها إلى الاقتداء بالماضى فى بساطته: فالطب ينبغى أن يعود إلى عهوده البدائية الأولى، والمقامات الموسيقية ينبغى أن تكون "بسيطة"، وأن تتخلى عن كل تعقيد. والنظام الشيوعى الذى يقترحه يعنى العودة إلى الحالة البدائية للمجتمع البشرى - حالة شيوعية التملك - والأهم من ذلك كله، نوع الوحدة الذى كان يدعو إليه: ففي الديمقراطية الأثينية كان التنوع هو القاعدة السائدة، وكان من الطبيعى أن يدب الشقاق داخل دولة تسمح لكل الاتجاهات بالتعبير عن ذاتها. أما أفلاطون فكان يحن إلى نوع من الوحدة هو أشبه ما يكون بوحدة القبيلة القديمة، حين كان الأفراد جميعاً يكونون أسرة واحدة. ولا شك أن كل ما أدخله من تغيير فى نظام الأسرة إنما كان يستهدف جعل المجتمع كله أسرة واحدة، بحيث يتصور كل فرد أن الباقين آباؤه وأمهاته وإخوته - وتلك بعينها هى وحدة الدم فى المجتمعات القبلية.

ولعل أوضح سمات هذه المجتمعات القبلية التى كان أفلاطون يحن إليها، هى انعدام الفردية، أى تلاشى الفرد فى الكل الأكبر الذى يكونه المجتمع الكامل. فهل كان أفلاطون ينكر الفردية إلى هذا الحد؟ لا جدال فى أن من الصعب - لأول وهلة - أن نجيب عن هذا السؤال بالإيجاب. ذلك لأن فلسفة أفلاطون تبدو فى ظاهرها دفاعاً مجيداً عن الفرد، ودعوة متحمسة إلى تأكيد القيم الفردية. ألم يفسر بعض الشراح محاوره الجمهورية بأسرها - كما أوضحنا من قبل - بأنها تستهدف تربية النفس الفردية وتهذيبها؟ ألم يكن أفلاطون أبا المثالية - والمثالية هى المذهب الذى يرفع لواء الفردية؟ ألم يوصف أفلاطون بأنه "فيلسوف إلهى"، يدعو إلى العلو بالنفس الفردية إلى مرتبة القداسة؟ كل هذه تفسيرات شائعة لاتجاهات أفلاطون، وهى تمثل دون شك

⁽¹⁾E. Barker : Greek Political Theory, P. 266.

عقبات لا يسهل التغلب عليها، في وجه الرأي القائل أن فلسفة أفلاطون السياسة تدعو إلى إنكار الفردية.

ومع ذلك، فهناك شواهد أكثر يقيناً على أن أفلاطون كان يستهدف مثل هذه الغاية بالفعل - أي أنه كان في صميمه فيلسوفاً معادياً للفردية فالمبدأ الرئيسي للعدالة - وهو أداء كل لوظيفته - يعنى تغليب المصالح العامة للمجتمع على مصالح الفرد؛ إذ أنه يؤدي إلى القول بأن الفرد لا يستطيع أن يحقق ذاته إلا بالقدر الذي تقتضيه الخطة العامة المرسومة للمجتمع. صحيح أن هذا التحقيق الذاتي متوقف على ما يسميه أفلاطون "بطبيعة الفرد"، بحيث أن الفرد ذا الطبيعة المتعددة الجوانب يستطيع أن يحقق ذاته بقدر تعدد جوانب طبيعته. ومع ذلك فإن من المشكوك فيه أن يكون من الممكن في كل الأحوال الاهتداء إلى الحدود الحقيقية لما يسمى بالطبيعة الفردية؛ إذ أن هذه الطبيعة قد تكون محدودة الجوانب أو ضيقة النطاق نتيجة لظروف اجتماعية أو عوامل مكتسبة، لا نتيجة لتركيب متأصل فيها. وفي هذه الحالة يكون المعنى الحقيقي للمبدأ الأفلاطوني هو أن يؤدي كل فرد الدور الذي يلانم الوضع المحدد له في المجتمع.

ومما له دلالة أن يبجر ذاته، وهو أول المدافعين عن الفكرة القائلة إن كل الآراء الفلسفية التي عرضها أفلاطون في محاوره الجمهورية تهدف إلى تنمية النفس الفردية، يعترف بأن الطبقة الحاكمة عنده تتنازل عن كل مصالحها واهتماماتها الفردية في سبيل تحقيق مصالح الدولة. فهو يرى أن التنظيم الذي وضعه أفلاطون "يؤدي إلى القضاء على آخر بقايا الفردية، أعني ذلك الحق الذي لم تجرؤ دولة أخرى على المساس به، وهو حق الفرد في جسمه. ذلك لأن أفلاطون عندما يصف في سياق آخر حالة الحراس الذين عديموا الملكية بقوله إنهم بالفعل إلى الأمر في ضوء علاقة الزوج بالزوجة. وكل ما يمكن أن يكون قد قصده هو أنهم "يملكون" أجسامهم، لا أنهم يستطيعون استخدامها بحرية"⁽¹⁾. فإذا كان هذا هو البرنامج الذي وضعه أفلاطون لأعلى الطبقات عنده - أعني تلك التي يتجه نظامه التعليمي بأسره إلى تكوينها، بل لا يستهدف إلا إياها - فكيف أمكن لبيجر نفسه أن يحدد هدف محاوره الجمهورية بأنه تربية النفس الفردية؟ أو بعبارة أخرى، كيف يمكن عقلاً أن تكون النتيجة النهائية للبرنامج الذي يهدف إلى تنمية شخصية الفرد، هي القضاء التام على كل النوازع الفردية في هذه

(1) Paideia : Vol. II, P. 248.

الشخصية؟ من الواضح أن في هذا تناقضًا يبلغ من الشدة حداً يعجب معه المرء لوقوع مؤرخ فلسفة كبير مثل "بيجر" فيه.

ولعل الدليل القاطع على أن فلسفة أفلاطون السياسة كانت مضادة تمامًا للنزعة الفردية، هو دعوته الصريحة إلى ترك الضعفاء والمرضى يموتون، بل إلى قتلهم إذا اقتضى الأمر. فهو يقول - بلهجة لا يستطيع أي مفكر فاشي أن يجاريها في قسوتها - إن من الواجب أن "يعنى الأطباء والقضاة بالمواطنين من ذوي الطبائع الجسمية أو النفسية السليمة، أما من عداهم، فسنذبح منهم أولئك الذين اعتل جسمهم يموتون، وسيقتل المواطنون ذاتهم على أولئك الذين اعوجت نفوسهم وانحرفت طبائعهم". (٤١٠) ومعنى ذلك، بعبارة أخرى، أن حق الحياة - وهو أول الحقوق وأبسطها - ليس حقًا طبيعيًا للفرد، وإنما يكون للفرد هذا الحق بقدر ما يكون سليمًا وصالحًا لخدمة المجتمع وأداء وظيفته فيه فحسب.

ومن جهة أخرى، فلا جدال في أن نقد أفلاطون للديمقراطية، وتحامله الشديد عليها، يدل على نزوع قوى إلى ما يطلق عليه في المصطلح السياسي الحديث اسم الفاشية. فالجماهير في رأيه في حاجة دائمة إلى من يوجهها ويرشدها، وهي "قطيع" لا بد له من راع، وتفتقر إلى الذكاء أو التجربة التي تتيح لها إدراك مصالحها الخاصة ذاتها. والمساواة في الديمقراطية شر مؤكد، وكذلك الحال في الحرية، التي تصل فيها إلى حد أن يتساوى العبيد بأسيادهم، ونهيم الحيوانات ذاتها على وجوها في الطرقات دون ضابط. وفي الديمقراطية تترك الفنون حرة، ويكون للشعراء مطلق الحرية في أن يقولوا ما يشاءون، بالأسلوب الذي يفضلون، وهي كلها في نظر أفلاطون مظاهر للجموح والفوضى ينبغي التخلص منها في المدينة المثلى.

ولا شك في أنه، إذا صح أن مذهب أفلاطون السياسي يستحق اسم الفاشية بناء على الأسباب السابقة، فمن الواجب أن نذكر أن هذا الوصف لا ينطبق عليه بكل عناصره. فمن الإنصاف لأفلاطون أن نقول أن تفكيره لم يكن يتصف بعنصر أساسي من عناصر الفاشية، ألا وهو النوغانية أو الديماغوجية - أي استغلال غرائز الجماهير وانفعالاتها السطحية من أجل تحقيق أهداف الحاكم. فهو بالفعل يدعو إلى أرستقراطية العقل والحكمة والفكر، وهي عناصر تتكرر لها الفاشية ولا تقيم لها وزنًا. أما العنصر الذي يستحق أفلاطون بالفعل أن يسمى من أجله فاشيًا، فهو فقدانه الثقة في الإنسان العادي، واعتقاده الراسخ بأن هذا الإنسان لو ترك وشأنه لضل الطريق، وبأنه في حاجة دائمًا إلى توجيه من حاكم مطلق أعقل منه وأحكم. هذا الاعتقاد بضرورة فرض وصاية على الإنسان العادي

ربما كان أهم العناصر المميزة لكل مذهب فاشي، وعلى الرغم من أن هذه الوصاية عند أفلاطون هي وصاية العقلاء والحكماء، وليست وصاية الديماغوجيين أو من يستغلون الدعاية الرخيصة في تخدير حواس الجماهير، فإن آراءه السياسية تظل مع ذلك تستحق اسم الفاشية.

وأخيرًا، فقد وصف أحد الكتاب مدينة أفلاطون الفاضلة بأسلوب ساخر، ينطوى مع ذلك على قدر غير قليل من الحقيقة، فقال: "أن جمهورية أفلاطون تتألف من موظفين ومحاربين وصناع وحرفيين وعبيد وأناث، ولكنها لا تتألف من بشر. فكل فرد مسمار أو عجلة ذات شكل معين في آلة الدولة، وفيما عدا هذه الوظيفة الرسمية، فليست له أهمية في أي شيء آخر. وهو ليس ابنا ولا أخا ولا زوجًا ولا أبا ولا صديقًا ولا حبيبًا. وهو يؤخذ من صدر أمه عند مولده، ويوضع في دار للطفولة .. ويربى بنفس الطريقة التي يربى بها الأطفال الآخرون في سنه. وما أن يستطيع التذكر والوعي بذاته، حتى يشعر بأنه ملك للدولة، ولا يرتبط بشيء أو بأحد في هذا العالم. وعندما يكبر، تعطى له وظيفة محددة، ويصبح محاربًا، كما تصبح التمرينات العسكرية مهمته وملهاته الرئيسية .. وعندما تنب لحينه وتقوى رجولته، يفحصه خبير خاص، ويقدم عنه تقريرًا، ثم يأتي إليه بفناة يعتقد أنها تليق بأن تصبح رفيقة لهذا الشاب. وتنشأ الذرية على النحو الذي يفيد المجتمع، وتعامل بنفس الطريقة التي عومل بها الأبوان"^(١).

صورة رهيبة هذه ولا شك - ومع ذلك فقد تغنى بها الكتاب، ومجدها المفكرون، وأشادوا بمبدعها ووصفوه بالفيلسوف الإلهي. ولست أدري: أكان ذلك نفاقًا منهم، أم تحيزًا لجانب معين إلى الحد الذي يعمى البصيرة عن كل الجوانب الأخرى؟ قد يكون في الأمر قدر من هذا وقد مر من ذاك، ولكن الأهم من ذلك كله هو أن تضارب التفسيرات دليل على عظمة العمل الذي يفسر. ومن المؤكد أن جمهورية أفلاطون تقدم إلينا مثالاً آخر للعمل الفلسفي الرابع الذي يجد فيه كل قارئ ما يريد. وإذا كان ما وجدناه في مبادئها السياسية شيئًا يدعو إلى النفور، فلنعتزف مع ذلك بأنها علم عظيم، بدليل أنها، على الرغم من كل عناصرها المنفرة هذه، استطاعت أن تكون جزءًا لا يتجزأ من تراث الفكر الغربي، وربما الإنساني، بل كانت من المؤلفات الفردية القليلة التي أسهمت في تشكيل ذلك التراث وصبغته المميزة.

^(١)Dimitry Pisarev : "Plato's Idealism" in : "Selected Philosophical, Social and Political Essays". Moscow, 1958, PP. 68 - 69